

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية



منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives



إشكاليات وحلول إدارة المراكز الشبابية بولاية البحر الأحمر

ورقة سياسات

الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات AFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية. وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية كل عام.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في المنطقة العربية. عبر فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة.



الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية



منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

كل الصور المأخوذة هي من مصادر مفتوحة على الإنترنت

محتوى هذا الإصدار لا يعبر عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من الشركاء



إشكاليات وحلول إدارة المراكز الشبابية بولاية البحر الأحمر

ورقة سياسات

كتابة: حسان عبد الناصر علي السخي

باحث سوداني، بكالوريوس الجيولوجيا الهندسية – جامعة البحر الأحمر،
وماجستير علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مهتم بتوظيف العلوم الإنسانية
في التنمية المستدامة، وفي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، منشغل
بقضايا التعدين والمجتمعات المحلية.

مراجعة منهجية

منتدى البدائل العربي للدراسات

مراجعة مضمون

عزة مصطفى

عضوة المجلس الاستشاري في منتدى البدائل العربي للدراسات، أكاديمية
وباحثة في قضايا الديمقراطية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

تدقيق لغوي

أحمد الشبيني

تصميم

محمد علاء

المقدمة:

ركزت عديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية في محورية الشباب في إحداث التنمية، ومنها: ميثاق الشباب الإفريقي، وقرار مجلس الأمن رقم 2250 الذي صدر بالإجماع في 9 ديسمبر 2015، الذي ينص ويشدد على ضرورة المشاركة الشبابية على مستويات اتخاذ القرار أو المشاركة السياسية بشكل مباشر. تؤثر المراكز الشبابية في المشاركة، وتكمن الإشكالية في طبيعة النظم القانونية والإدارية التي تحكم عمل المراكز، ما يؤثر في طبيعة المشاركة الشبابية وأشكالها.

تشير الإحصائيات الرسمية لوزارة الداخلية في السودان إلى أن حوالي 55% من المجتمع السوداني من الشباب، ما يعد ميزة للدولة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الميزة مهددة نتيجة عدم استجابة واستغلال مؤسسات الدولة الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني لها، إضافة إلى أن هؤلاء الشباب معرضون لمخاطر مختلفة تهدد تماسك المجتمع، سواء بالانخراط في المجموعات المسلحة أو التجارة في الممنوعات وانتشارها وسطهم، أو النزوع إلى الهجرة غير الشرعية.

تعد المراكز الشبابية من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تقوم برعاية الأنشطة التي يقوم بها الشباب في المحليات/البلدات فهي تنتشر بصورة أفقية وبشكل عادل في الأحياء السكنية، وبالرغم من التفاوت الذي يمكن أن نشاهده في مناطق السودان المختلفة فإن ولاية البحر الأحمر شرق السودان، من الولايات التي ذهبت فيها تجربة المراكز الشبابية إلى مستويات جيدة أثرت في الشباب بشكل إيجابي، خصوصاً بين عامي 2012-2016، حيث انتشرت رياضة كرة القدم بالإضافة إلى الأنشطة المائية وغيرها من الأنشطة التي انخرط فيها الشباب.

كانت الخطوة الأولى مع تصديق السودان على الميثاق الإفريقي للشباب عام 2022، من قبل مجلس الوزراء، أما على الصعيد العالمي فقد صادق السودان على الميثاق، ويتلخص دور الوثيقتين المحلية والإقليمية في الآتي:

- **الإستراتيجية الوطنية للشباب:** قامت وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات المختصة بوضع الإستراتيجية الوطنية للسودان في عام 2016. ويرى كثير من الباحثين والمشاركين في وضع السياسة الوطنية للشباب أنها لم تجد حظها في التنفيذ على أرض الواقع بالرغم من تميزها بأنها شاملة، فهي تعكس بصورة كبيرة واقع الشباب وطبيعة المجتمع في السودان.
- **ميثاق الشباب الإفريقي:** طرحته مفوضية الاتحاد الإفريقي واعتمد في الدورة السابعة عشرة العادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في أنجولا 2006، وهو أول الوثائق والإستراتيجيات الإقليمية الخاصة، ويهدف هذا الميثاق إلى إشراك الشباب في كافة أوجه التنمية المحلية.

أولاً- السياسات الشبابية في ولاية البحر الأحمر:

شُكل قانون السلطة الولائية بموجب قانون هيئات الشباب والرياضة 2003 -تعديل قانون-1990 إلا أن القانون لم يمنح للسلطة الولائية أي مساحة لإدارة الأنشطة والمؤسسات الرياضية والشبابية فقد منح القانون جميع السلطات للوزير، حيث نصت المادة 7 من القانون على:

(أ) الرعاية والإشراف العام على هيئات الشباب والرياضة باستثناء القرار الفني.

(ب) الموافقة على مشاركة هيئات الشباب والرياضة في أوجه نشاطها خارج البلاد بعد موافقة الهيئات المعنية.

ما أثر في دور المؤسسات الولائية في اتخاذ تدابير وقرارات تساعد على موضوعة السياسات العامة وفق سياق كل هيئة أو مؤسسة، إضافة إلى ذلك فإن القانون قد حَجَم دور الشباب في اتخاذ القرارات التي تخص هذه المؤسسات حيث أشار إلى الجمعية العمومية للهيئات الرياضية، لكنه لم يعطها صلاحيات واسعة في ضبط هذه الهيئات وإنما عمل على ضبط تكاليفها الإدارية التي قد يصادق أو يرفضها الوزير، حيث أشارت المادة 9 إلى:

(1) تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون جمعية لكل نشاط شبابي تسمى "الجمعية السودانية لمنشط الشباب" وتكون لها شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستدامة وختم عام.

(4) تكون الجمعية أعلى سلطة لإدارة شؤون النشاط الشبابي المعني على نطاق الدولة، وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه.

من الملاحظ أن صلاحيات الوزير، لا تتوافق مع وجود الجمعيات حيث توجد تداخلات بين السلطات التنفيذية للوزير وسلطات الجمعية السودانية، بالإضافة إلى أن هناك معضلة أخرى حيث لا تمثل الجمعيات عبر هيئة مستقلة وإنما تمثل عبر وزير ولائي.

ووفقاً لذلك نجد أن هناك ثلاث مستويات تنفيذه حالياً في السودان تدير شؤون المراكز الشبابية :

المستوى الأول، مستوى اتحادي (قومي)، وهو الجهة التنفيذية العليا التي بيدها الصلاحيات التنفيذية.

المستوى الثاني، وهو المستوى الولائي (محلي)، وهو الجهة المسؤولة عن الوزارة في الولاية.

المستوى الثالث، الهيئات الشبابية الولائية، التي تعتبر ضمن الجمعية الشبابية لمنشط الشباب.

ثانياً- كيف تؤثر القوانين في مشاركة الشباب الاجتماعية؟

بالرغم من الموافقة على السياسة الوطنية للشباب (2022) التي جاءت وفقاً لقانون عام 2003، الذي ظل كما هو ولم يعدل بناء على المصادقات على عدد من المواثيق الدولية والإقليمية، وميثاق الشباب الإفريقي الذي صادقت عليه الحكومة في عام 2006 ومن ثم قرار مجلس الأمن رقم 2250 الذي صدر بالإجماع في 9 ديسمبر 2015 ومصادقة حكومة السودان عليه - فإن الحكومة لم تقم بإصلاحات دستورية مناسبة لتنفيذ هذه القوانين والقرارات.

كل ما سبق أثار في فعالية سياسة الشباب وتفعيلها، خصوصاً في واقع الانتقال على مستوى النظام السياسي، حيث كان يجب أن تعدل السياسة الوطنية بناء على المواثيق بالإضافة إلى المستجدات السياسية التي طرأت على مشاركة الشباب في حراك عام 2018 وتطلعاتهم.

أثرت هذه القوانين في ثقة الشباب بالمؤسسات الرسمية التي يمكن أن تقدم الدعم وتعمل على تحسين فعالية الشباب والمشاركة في وضع الإستراتيجيات الاجتماعية والتخطيط لمشاريعهم، لنشهد عزوفاً عاماً عن أي محاولة لإنشاء الهيئات الشبابية أو المشاركة فيها.

ثالثاً - الهيئات الشبابية والمشاركة الاجتماعية للشباب (الحقوق السياسية والاجتماعية):

تمثل الهيئات الشبابية بكافة تشكيلاتها الاجتماعية والرياضية عنصراً مهماً في اكتساب الشباب حقوقهم في وضع السياسات الاجتماعية التي تمكنهم من ضمان المشاركة بالإضافة إلى أنها تمثل حقاً من الحقوق السياسية للشباب والتي تعمل على انخراط الشباب في الأنشطة والفعاليات التي على الدولة والمؤسسة الرسمية أن تلتزم بها.

كما أن هذه الهيئات تقلل من الإشكاليات الاجتماعية التي يمر بها الشباب وتمثل منفذاً مهماً يمكن من خلاله معالجة آثار البطالة وانخراط الشباب في الأنشطة الإجرامية أو التوجه إلى التنظيمات المسلحة والعصابات، لذلك فإن فقدان هذا الحق تكمن خطورته في ظهور تفكك شريحة الشباب والسقوط في المخاطر المذكورة سابقاً.

تعتبر المشاركة الاجتماعية إحدى الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية، إضافة إلى ميثاق الاتحاد الإفريقي، ومع اندلاع ثورة ديسمبر زادت فعالية الشباب الاجتماعية من خلال حملات النظافة وتجميل المدينة بالإضافة إلى مشاركتهم عبر الحملات الاجتماعية في الأحياء خلال فترة كورونا، حيث ساعد الشباب عبر لجان الأحياء والخدمات في تطوير وتشغيل البلديات والمحليات، ما ساعد في تخفيف آثار الصدمة التي دخلت فيها الأسر الفقيرة والمُعسرة أثناء الجائحة.

رابعاً - الخطوات نحو تنظيم السياسات الشبابية تجاه الشباب في ولاية البحر الأحمر:

الخطوة الأولى: تعديل قانون الهيئات الشبابية

تعتبر الهيئات الشبابية هي المؤسسات المعنية بالشباب، وتنظيمهم في مؤسسات وهيئات فعالة إلا أن القوانين المنظمة لهذه الهيئات تعتبر مقيدة، ولا تراعي التحولات الاجتماعية والسياسية ما بعد ديسمبر 2018، بالإضافة إلى أن المصادقة على المواثيق من غير إجراء تعديلات جذرية على القانون لا تجعل هذه المصادقات ذات معنى أو أثر في المشاركة الاجتماعية للشباب.

الخطوة الثانية: فصل المؤسسات والهيئات الولائية عن الوزارة الاتحادية (لا مركزية الهيئات)

من الملاحظ أن قانون 2006 والمصادقة على الخطة الوطنية 2022، لا تزال تتبع الهيئات الشبابية والوزارة الولائية لوزارة الشباب والرياضة الاتحادية، ما يجعل من الوزير السلطة العليا في تنفيذ السياسات والمواثيق، وهو ما يتعارض مع الحالة الاجتماعية والظروف التي يعيشها شباب كل (ولاية / بلدة / محلية) فتظهر اللامساواة في فرص المجموعات الشبابية بالإضافة إلى تركيز الأنشطة في المناطق الحضرية فقط.

الخطوة الثالثة: المراكز الشبابية (ولاية البحر الأحمر)

توجد مجموعة من الأندية الثقافية والاجتماعية، في ولاية البحر الأحمر والتي أسست على أسس اجتماعية وفقاً لسياق كل منطقة أو مجموعة إثنية، ما حوّل الشباب إلى مجموعات تابعة لهذه الأندية وأضعف التواصل الاجتماعي بين المجموعات الشبابية بناء على المنطقة أو المكون الإثني، لذلك من المهم أن تكون هناك مراكز شبابية موزعة على الأسس آنفة الذكر، كتوزيع نسبة الشباب وإمكانية كل منطقة، فولاية البحر الأحمر تحتوي على عشر محليات يمكن أن تكون هناك عشرة مراكز شبابية تحتوي هذه الأنشطة ويمكن أن تكون أكثر من ذلك، فمثلاً بورتسودان كمحلية تحتوي على نسبة كثافة سكانية عالية ويمكن أن تتواجد فيها أربعة مراكز بناء على القطاعات الإدارية فيها.

خامساً - دور الأطراف المستهدفة:

1. وزارة الشباب والرياضة الاتحادية

يعتبر دور وزارة الشباب والرياضة الاتحادية مهماً في توفير البنية التحتية من أجل قيام هيئات شبابية لا مركزية، لاعتبار أن ميزانية الوزارة تسمح بقيام هذا الدور بالإضافة إلى السلطات التي منحها القانون لها، لذلك تعتبر شريكاً في الإعداد للسياسات الشبابية، بالإضافة إلى التعديلات القانونية التي يمنحها الوزير

من أجل إصلاح اللوائح والنظم الداخلية للوزارة.

2. الولاية

يقع دور الولاية في توفير اللوجستيات والمعينات إضافة إلى التدريب وتنمية القدرات الشبابية من خلال إجازة اللوائح التي تنظم عمل هيئات الشباب والرياضة المحلية، إضافة إلى إنشاء المجلس المحلي للهيئات الشبابية والذي يكون هيئة مستقلة تقوم بالإشراف وتنفيذ الخطط السنوية التي تُجاز من قبل مجلس وزراء الولاية في خطة العام وتوفير الميزانية المالية من أجل التنفيذ.

3. وزارة الشباب والرياضة الولائية

يتمثل دور وزارة الشباب والرياضة الولائية في الإشراف على تكوين الهيئات الشبابية وإجازة الجمعيات العمومية والمصادقة على مواقع المراكز وتسليمها إلى الهيئات المحلية للشباب، بجانب ذلك أيضًا توفير المستحقات المالية الصادرة عن الولاية خلال مجموعة مشاريع تكون جزءًا من ترتيب خطتها السنوية. وأيضًا يكون دور وزارة الشباب والرياضة الولائية، هو محاولة توفير البيانات للشباب الناشط في الولاية وإعطائها للهيئات التي تنظم أدورها من خلال هذه البيانات وتوزيع الشباب والأنشطة.

سادسًا - الربط بين الإستراتيجية والأطراف المستهدفة:

الخطوة الأولى: تعديل قانون الهيئات الشبابية

الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)	الأطراف المستهدفة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
متوسط (6 أشهر)	مجلس الوزراء مجلس السيادة الانتقالي	تعديل الخطة الوطنية
قصير (3 أشهر)	مجلس الوزراء وزارة الشباب والرياضة	تعديل لائحة الوزارة

الخطوة الثانية: فصل الهيئات

الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)	الأطراف المستهدفة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
متوسط (6 أشهر)	وزارة الشباب والرياضة الهيئات المحلية	تعديل لائحة الهيئات
قصير (3 أشهر)	وزارة الشباب والرياضة المحلية الهيئات المحلية	الجمعيات العمومية

الخطوة الثالثة: المراكز الشبابية

الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)	الأطراف المستهدفة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
متوسط (6 أشهر)	وزارة الشباب والرياضة المحلية الهيئات المحلية	تسليم المراكز للجمعيات العمومية والمكاتب التنفيذية
قصير (3 أشهر)	الهيئات المحلية	إجازة الخطط والمشاريع

الخاتمة

من الملاحظ أن الشباب ككتلة اجتماعية، أصبحت مؤثرة في الحاضر وليس المستقبل فقط، ما يحتم على الدولة وضع سياسات اجتماعية تعمل على إعطائهم الحقوق السياسية والاجتماعية التي من خلالها تعمل على توفير سبل المشاركة الاجتماعية، ومن خلال النظر في الوضعية الاجتماعية للشباب في ولاية البحر الأحمر فإنه من المهم أن تكون هناك سياسات شبابية متمثلة في الهيئات الشبابية والمراكز الشبابية، وقد لاحظنا أن غياب تلك المراكز مؤثر بشكل كبير في واقع المشاركة الشبابية.

وعلى ضوء ما سبق نطرح سلسلة من البدائل:

أولاً: تعديل دور الوزارة الاتحادية ليصير دورها رقابياً فقط.

ثانياً: يتم تشكيل الهيئات الشبابية من قبل الجمعيات العمومية التي تتشكل من الشباب، وتحويل دور الهيئات إلى شكل لا مركزي من أجل مشاركة أوسع للشباب.

ثالثاً: تكون الصلاحيات الإدارية بيد المراكز الشبابية، بحيث تمنع تعطيل الوزير لإمكانات هذه الهيئات، فكلما كانت الصلاحيات التنفيذية بيد الهيئات الدنيا أصبحت أكثر قدرة على بناء مشاريعها التنفيذية وفق أجندة احتياجاتها.

المراجع:

1. الامم المتحدة، مجلس الأمن. قرار 2250، جلسة 7573، 9 ديسمبر 2015.
<https://tinyurl.com/25cojhjq>
2. موقع population pyramid، الهرم السكاني في السودان، تاريخ المشاهدة: 26 سبتمبر 2023 على <https://tinyurl.com/2yetd6m5>
3. قانون الشباب والرياضة السوداني، عام 2003، للاطلاع: <https://tinyurl.com/28htgr9g>
4. سوق السودان السياسي في عام 2021، برنامج الأبحاث في مجال النزاعات، مايو 2021،
<https://tinyurl.com/26jtynx>